

## نظرة على عام مضى... ماذا بعد الربيع؟ (1 - 2)



مريم الشروقي

maryam.alsheroqi@alwasatnews.com

### قَصْتِي مع 2011م!

□ بدأت قَصْتِي مع 2011م في تلك الليلة الفاصلة بين العامين 2010 و2011م، إذ كانت الأمنيات التي كتبتها طويلة، لم تتحقق منها أمنية واحدة على الأقل، ولكن كانت الحكاية مع العام 2011م مثيرة وغير روتينية البتة ومؤلمة على الصعيد الشخصي!

بدأت السنة وأنا أمتي نفسي بحياة أفضل لنا كلنا، فلقد كنت أنتظر المعجزات في وقت لا تظهر فيه المعجزات، وما هي الأيام حتى سمعنا بمظاهرات حاشدة من أجل الإصلاح ومن ثم توالت إلى مطالبات أخرى، بعضها كنا معه، والبعض الآخر كنا ضده. في شهر يناير/كانون الثاني كنت في البحرين أحضر لزيارتي إلى جامعات الولايات المتحدة الأميركية من أجل تجسير الهوة بين العرب والغرب، وكنت أعد العدة من أجل تحقيق ما كان موجوداً في أجنديتي.

وما هي الأيام حتى سافرت إلى الولايات المتحدة الأميركية، وهناك سمعتُ بما حدث عن مظاهرات 14 فبراير/ شباط، وقد كانت المصيبة قويةً والمشكلات متفاقمة، وما أنا انتهيت من الزيارات حتى عدتُ أدراجي إلى البحرين الصبيد.

وعندما تواصلتُ مع الأحاب والأصدقاء وجدتُ أكثرهم يصدون عني ويخونوني، بل وبعضهم كان يحاول ابتزازي بشتى الطرق، سواء عن توجهاتي الكتابية السابقة أو عن وجودي في صحيفة «الوسط» الحبيبة، وكان السؤال الذي يدور في كل مقابلة معهم: أذهبت إلى الدوار؟ أنت مع أو ضد؟ وكنتُ أجيب الجميع بأنني مع البحرين بقيادةها وشعبها!

وما أنا استهل شهر مارس/ آذار حتى ازدادت الأزمة سوءاً ودخلت البحرين في صراعات طائفية موجهة من قبل بعض المفرضين من أجل مصالح شخصية، وكنتُ أحاول الصمود في وسط كل ذلك بأن أوثق على ما أمنت به وبنيتُ عليه مقالاتي، وقد كانت المقالات لا تُرضي أحداً، فتارة يتم الصراخ في وجهي بسبب كلمة أو جملة، وتارة يخاضني الأحاب حتى لا تزيد الفجوة التي أهدثها بيني وبينهم، اتخذتُ قراراً بعدم التحدث مع أحد عن الشأن السياسي أو بشأن الكتابة، فهذه لي وحدي وليس لأحد الحق بالتدخل فيها.

ومضى شهر أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ويونيو/ حزيران وأنا أحاول جاهدة بكلماتي فتح عيون الناس إلى مخاطر الفتنه الطائفية، وكنتُ أفتش حول بعضنا، وعدم الفرقة فيما بيننا، ولكن عبثاً أحاول، لأنَّ النظرة العامة كانت الخيانة، ولا يريد أحد ممن حولي فتح الموضوع، وأصبحتُ منبوذة في وسط ناسي وأهلي، فلا مع يقنعهم ولا ضد الا مؤكدا لهم.

ودخلنا شهر يوليو/ تموز، فقامت وزارة التربية والتعليم وللأسف الشديد باستجوابي، والتهمة التي وُجِّهت لي كانت التحريض على كراهية النظام، وأول سؤال طُرح علي إذا ما ذهبت إلى الدوار وكنتُ منزهة؟! وأتذكر بأنني أجبتهم عندها بأنني لم أتوجه إلى الدوار ولا إلى فاتح، ولكنني توجهتُ إلى الكتابة، لأحاول مساعدة البحرين على تجنب أزمات أخرى غير 14 فبراير، ولا أعتقد بأنني أفتعنهم أو أرفضيت المسؤولين في الوزارة

بأجوبتي الأكيدة منها، بل كانت الجنابة مقررّة قبل الاجتماع! هذا الاجتماع حوى استجواباً لتوجهاتي الكتابية التي لا دخل لوزارة التربية والتعليم بها، بل هناك فتوات أخرى كان يجب أن تسألني غير وزارة التربية والتعليم، ولكن حصل ما حصل، واستقدتُ من التجربة خير استفادة.

وفي اليوم التالي توجهتُ إلى الولايات المتحدة الأميركية مرّة أخرى سعياً من أجل بلادي، وهناك التقيتُ بمجموعة من الحقوقيين ولجنة حماية الصحفيين و«مراسلون بلا حدود»، من أجل فتح قضيتي مع وزارة التربية والتعليم، وقد كانت لنا جولات في الاخفاقات التي تمت من قبل هذه الوزارة.

وبعدما رجعت إلى البحرين وكان شهر أغسطس/ آب يوافق شهر رمضان، وكنتُ أتضرع إلى الله درء الفتنه الطائفية وتغيير الحال إلى حال أفضل للبحرين، وكان رمضان وعيد الفطر من أحزن الأشهر التي مرت بالبحرين، ولا أعتقد بأن أحدنا كان فرحاً بما يحدث في البحرين، وليس هذا فقط، فلقد كان هذا الشهر حزينا جدا على قلبي لأنني لم أستطع الحصول على بعثة من أجل دراسة الماجستير، وهذه البعثة الثالثة التي أقصدها على التوالي، ولا أدري أن كانت توجهاتي الكتابية أو التحقيق الذي حدث لي كان له ارتباط بسبب الرفض، ولكن «الدنيا دوالي» وستكشف لي في يوم من الأيام السبب من وراء التأخير في حصولي على الدراسة!

وجاء شهر سبتمبر/ أيلول وشهر أكتوبر/ تشرين الأول وشهر نوفمبر/ تشرين الثاني والأحداث تتوالى، وتقرير بسبوني يظهر في الأفق، ومن بعدها لم نجد حراكاً يذكر من أجل تعديل الوضع في البحرين، فما تقوله القيادة الرشيدة لم يلاق صداه في أجواء العامة، فالقيادة ذكرت أراجاع المفصولين، وكان هذا الأراجاع مقبلاً مشروطاً بشروط تناهني ما ورد من قبل القيادة، وإلى الآن لا نعلم السر في ذلك وغيرها من الأمور التي رفضتها القيادة ولكن استمر عليها بعض الناس.

وأتذكر بأنني حاولتُ جاهدة لأعلم سبب تأخير دخول «حافز الععل» إلى راتبي بعد أن أقرته مديرة المدرسة لي في مايو 2011م، وفي النهاية وبعد ذهابي إلى الوزارة أسألهم، وبعد استفسارات مديرة مدرستي، لم يجد أحد اجابة لغز عدم وجود الحافز، وأخبرتني احدها بأن السبب هو التحقيق الذي حصل لي!

ليس الحافز ما ألمني حقيقةً فأنا لم أخسر الكثير، وإنما قوىٍ موقفي وعزيمتي، بأن الضعيف هو الذي يحاول الاستقواء، وأنَّ الديان لا يموت، وحقي سأخذ من رب العالمين، وليس من بشر ضيعوا أوراق حافزي لغرض أو بدون قصد، وأن من أتهمني أو اتهم غيري بظلمة، وقام بتشويه السمعة أو الاهانة، ما هو إلا دليل على ندهم في الدنيا قبل الآخرة.

وأخيراً هل شهر ديسمبر/ كانون الأول وأنا أنتظر فرج الله، واليوم هو أول يوم من أيام 2012م، ومازالت أمنيّتي في تحقيق مستقبل أفضل للبحرين على رأس القائمة، ومازالت أحاول الحصول على بعثة من أجل الماجستير، ومازالت أؤمن بأنَّ الله هو خير ناصر مادام القلب نظيفاً ولا يحمل حقداً لأحد.

أتمنى أن تكون سنة 2012م سنة جديدة وجميلة علينا جميعاً، كما أتمنى أن تزول العظمة وأن يرجع كل مفصول إلى عمله، وأن يزيد سقف الحرية، وأن تكون البحرين في الأفق يوماً، فهي الحبيبة وهي الأم وهي الهوية، وهي أرض الأجداد والآباء، فلندع للبحرين، ولنحاول اصلاح ما فسد، لأنَّ ما من وطن سيكون أفضل من وطننا الأم.



محمد نعمان جلال

باحث في القضايا الاستراتيجية الدولية

□ لقد طرح المؤتمر السنوي لمؤسسة الفكر العربي الذي انعقد في مدينة دبي الجميلة من 5-7 ديسمبر/ كانون الأول 2011 التساؤل المهم والمحوري في المنطقة العربية في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة ماذا بعد الربيع؟

ولا أدري إذا كان طرح السؤال إيذاناً بأن مرحلة الربيع العربي قد انتهت وأن مرحلة جديدة قد بدأت أو على وشك البدء خاصة في الدول ذات النظم الجمهورية؛ وأن هذه المرحلة الجديدة تعد مرحلة البناء في هذه الدول أو في المنطقة ككل؛ أو أنه يمكن أن يطلق على المرحلة الجديدة أنها مرحلة وقف المد الثوري من أجل التغيير؛ أو يمكن أن نطلق عليها مرحلة التوقف وربما التراجع بخطوة للخلف عبر اختطاف الثورات من قبل قوى سياسية وطنية مدعومة بقوى إقليمية أو خارجية؛ والإجابة على مثل هذا التساؤل ليست سهلة بل هي جد عسيرة وصعبة

اعتبارات كثيرة لا مجال للحديث عنها في هذه اللحظة التي يشيع فيها قدر من التفاؤل ولو الحذر، وقدر من القلق، وقدر من الأمل، وأحياناً قدر من عدم العقلانية وقدر من عدم التفكير الموضوعي العلمي.

ولعل من دلالة ذلك أن الحشد من المفكرين والسياسيين والباحثين في المؤتمر السنوي العاشر لمؤسسة الفكر العربي لم يتعرض أي منهم إلى الإجابة على السؤال الذي كان عنوان الندوة بل يمكن القول إن كل مشارك في المؤتمر قال ما لديه من رأي ثم حمل عصاه ورحل دون أن يعطي التساؤلات التي طرحها منظمو المؤتمر في ورقتهم أو بالأحرى في برنامج المؤتمر وأجندته أي قدر من التفكير أو محاولة التفكير في الإجابة على التساؤلات. ويقدر من الموضوعية أحاول أن أشرح بعض الأسباب التي قادت لهذه الحالة وهي تتمثل في أربعة أسباب رئيسية:

الأول عدم وجود أوراق بحثية متعمقة من قبل المشاركين وحتى الأوراق القليلة التي قدمها بعض المشاركين وزعت أثناء الاجتماعات كما لو كانت نشرة صحافية إعلامية خارج قاعة المؤتمر ولم يهتم بها أو يرها كثير من المشاركين.

الثاني سيطرة الطابع الإعلامي على جلسات المؤتمر فكان الإعلاميون هم الذين يديرون الجلسات وبعضهم جاء ووراء قناته الفضائية وأعلن صراحة أن الجلسة للتسجيل للقناة وأن القناة لها قواعدها في العمل وكان ذلك رداً على تساؤلات من الحاضرين في القاعة لعدم إتاحة الوقت الكافي للنقاش من جانب الحاضرين.

الثالث نتيجة للثاني وهي سيطرة المنهج الإعلامي الخاص بالتوك شو سواء في جلسات المتحدثين



حسن إسماعيل

محام بحريني

□ نص حكم الفقرة 1679 من التوصيات العامة لتقرير لجنة تقصي الحقائق في البند (ي) على وجوب تعويض عائلات الضحايا المتوفين بما يتلاءم مع جسامته الضرر، وفي البند (ك) على تعويض كل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي. وفي هذا الصدد رحبت اللجنة بالمرسوم الملكي رقم 30 لسنة 2011 بإنشاء صندوق لتعويض المتضررين.

غير أن هذا المرسوم على أهميته من حيث إنه قد حدد في المادة الثالثة الأشخاص المتضررين الذين يجوز لهم اللجوء إلى الصندوق للمساعدة في الحصول على التعويض نتيجة للأحداث العنيفة التي وقعت خلال شهري فبراير ومارس العام 2011 بمملكة البحرين أو نتيجة لحوادث عنيفة مماثلة من ذات الطبيعة حديثة بعد هذا التاريخ، ويشمل التعويض المجني عليهم، وكذا أقاربهم حتى الدرجة الرابعة أو من يعولونهم، نقول رغم هذه الأهمية فإن اشتراط هذه المادة في فقرتها الأخيرة (لصرف المساعدة للتعويض صدور حكم جنائي نهائي من المحكمة المختصة بإدانة مرتكب الفعل). سيئال من هذه الأهمية.

ذلك أن حكم هذه الفقرة يعني أن أي متضرر من الحوادث لا يمكنه الحصول على التعويض إلا إذا صدر حكم جنائي بات في مواجهة المتسبب في الضرر، وهو بهذا المعنى لن يؤدي إلى مصالحة فاعلة تساهم في خروج البحرين من الأزمة السياسية التي تصعب بها إذ ليس من اللازم أو الضروري على سبيل المثال من كان في الحبس الانفرادي، أو في الحبس الاحتياطي لفترات طويلة دون محاكمة أو من أعتقل

وتنظيمها أو في مداخلتهم الموجزة دون أن يكمل بعضهم فكرته الرئيسية وهذا كله لا غبار عليه إذا كانت توك إعلامي، إما إذا كان مؤتمراً علمياً لفكر ومفكرين فإنه أمر مختلف، وأنا أعرف أن هذا كله تحت تأثير التطور الإعلامي الأميركي في منهج التوك شو منذ الربع الأخير من القرن الماضي وانتشر أكثر بعد تجربة دافوس الشهيرة ولكن الفكر شيء والتوك شو والإعلام أو الحديث لمعارضيه دون ذكرهم بالأسم ولكن كان المعنى والمضمون والرسالة واضحة.

ونقول إن هذه الملاحظات لا تقلل من أهمية وقيمة والمؤتمر، ولعل من قبيل الموضوعية أيضاً أن أشير إلى أربع ملاحظات ذات مغزى:

الأولى تبلور نخبة عربية من أصحاب السلطة تهتم بالفكر والمفكرين والاستماع إلى وجهات نظرهم وهذا يبعدهم قليلاً عن الأجهزة الإدارية والبيروقراطية الرسمية التي تعطي الصورة الوردية دائماً ومن هنا أشيد بالنسبة لهذا المؤتمر ولهذه المؤسسة بدور سمو الأمير خالد الفيصل على مبادرته وعلى استمرار تواجده في القاعة معظم الجلسات والاستماع لمختلف الآراء، كما أشيد أيضاً بسمو الأمير تركي الفيصل على مساهماته الثابتة وتواجده واستماعه بتواضع إلى مختلف الآراء.

كما لا يفوتني أن أستذكر سمو الأمير الحسن بن طلال الذي كان له فضل السبق في التفاعل كمستئول مع رجال الفكر منذ إنشائه في الثمانينيات من القرن الماضي منتدى الفكر العربي واستمراره في رعايته والمساهمة فيه بفكره وبحضوره وباتصالاته الدولية والإقليمية والتجديد في أطروحاته وممارساته ما جعل للفكر والمفكرين العرب مكانة على الساحة الفكرية الدولية.

الثانية الشكر لمدينة دبي ورعايتها وحاكمها سمو الشيخ محمد بن راشد الذي كان حريصاً على التواجد في أكثر من جلسة وعلى تقديم جميع التسهيلات والعناية بالمؤتمر.

الثالث الإشادة بالجهد الكبير الذي بذله الأمين العام للمؤتمر سليمان عبدالمنعم والأمين العام المساعد لشؤون المؤتمرات حمد عبدالله العماري، وجميع مساعديهم من سكرتارية وفنيين وإداريين وعلاقات عامة وغيرهم على دقة التنظيم الرائع، وهو ما يثبت أن العرب قادرون على عقد المؤتمرات الدولية التي أصبحت صناعة لا تقل أهمية عن غيرها من الصناعات وتدر عوائد قيمة من الدخل للبلاد التي تعقد فيها وللمشاركين والعالمين

وهذه التجربة الرائعة أيضاً تبناها منتدى الفكر العربي الذي يعتمد على منسوبيه وعلى العناصر العربية في تنظيم مؤتمراته منذ زمن وهذا أبلغ رد على من لا يتقون في القدرات والكفاءات العربية ويفكرون دائماً في الأجنبي ويغدقون عليه الأموال ويعتقدون أنه قادر على صنع المعجزات وأن لديه

ويعتقدون أنه قادر على صنع المعجزات وأن لديه

حلول المشاكل - رغم أن هذا الأجنبي يعمل أجل مصالحه وأجندته - سعياً منهم لإنجاح أي مؤتمر يعقدونه وخوفاً من الاعتماد على العرب أو أبناء وبنات الوطن نفسه.

وفي تقييمنا المبدئي للربيع العربي في إطار نهاية العام نقول إن أي تقييم موضوعي لا بد أن يجسب الأرباح والخسائر والرابحين والخاسرين بعيداً عن الفكر الرغائبي أو عن النظرة غير الواقعية. والتقييم العام من وجهة نظري يتمثل في أن الربيع العربي لم يمتد بعد، ليس بمعنى استمراره، كحالة من حالات الربيع الجميل الذي يدخل البهجة والسرور على النفس العربية المكومة والمأزومة، والذي قال عنه الشاعر العربي في العصر العربي الوسيط البحري:

أتاك الربيع الطلق بختال ضامكاً من الحسن حتى كاد أن يتكلما ولكن نقول إن ثمة افتراضين أولهما أن الربيع العربي انتهى بالفعل من حيث الجغرافيا السياسية وهذا افتراض أقرب إلى الواقع والثاني أن ثمة حاجة لإعادة تقييم الحساب أي لعملية جرد للخسائر والمكاسب في نهاية العام الميلادي ونحن نستقبل العام الجديد 2012 حتى يتبين الأمر بنظرة واقعية وموضوعية وهذا يفيد صانع القرار السياسي العربي والنخب السياسية والدينية بل وجميع أفراد الشعب وقوى المجتمع المدني.

وفي تقديري أننا ندخل في مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها مصطلح مرحلة الضعف العربي العام أو التهميش أو مرحلة بيات شنوي عربي جديد. ذلك لأن الدول التي وقعت فيها تغيرات أو على وشك أن تتم فيها التغيرات مهما تأخرت والنتيجة الأولى أصبحت تلك الدول تعاني من الضعف المتزايد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً بل من حال من التفكك والفوضى الأمنية والعسكرية والسياسية ويمكن أن نطلق عليها خطوة واحدة للأمام وخطوتين للخلف وهذا ترتب عليها مزيد من الضعف للأمن القومي العربي، بل لأمن كل دولة من الدول التي حدثت فيها التغيرات، وهذا لا يعني أنه كان يجب ألا تحدث مثل هذه

التغيرات بل العكس كان يجب أن يحدث في تلك الدول الجمهورية التي عانت شعوبها من الفساد الرهيب والاستغلال لشعوبها وقمعها السياسية نخبة صغيرة فاسدة وإفقار دولها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وتكنولوجياً فلا أسى عليها ولا أسف فهي نظم استندت أغراضها وتحولت للوراثة غير المشروعة لأبناء الرؤساء في النظم الجمهورية

وهو تحول تلك الدول الجمهورية من العراق وسورية واليمن ومصر وإلى حد ما ليبيا وتونس إلى صراعات طائفية ودينية وثقافية ومجتمعية وقبلية وهذا ما دعاني للقول إنه سيتم تهميش هذه الدول أو بالأحرى مزيد من التهميش لها على الساحتين الإقليمية والدولية.

والضاد ومن قانون مرن مطاط وفلسفة عبثية لا تدقق في معاني المصطلحات العلمية وانتهجت تلك النظم الاستغلال لشعوبها وقمعها لمصلحة نخبة صغيرة فاسدة وإفقار دولها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وتكنولوجياً فلا أسى عليها ولا أسف فهي نظم استندت أغراضها وتحولت للوراثة غير المشروعة لأبناء الرؤساء في النظم الجمهورية

وهو تحول تلك الدول الجمهورية من العراق وسورية واليمن ومصر وإلى حد ما ليبيا وتونس إلى صراعات طائفية ودينية وثقافية ومجتمعية وقبلية وهذا ما دعاني للقول إنه سيتم تهميش هذه الدول أو بالأحرى مزيد من التهميش لها على الساحتين الإقليمية والدولية.

وهو تحول تلك الدول الجمهورية من العراق وسورية واليمن ومصر وإلى حد ما ليبيا وتونس إلى صراعات طائفية ودينية وثقافية ومجتمعية وقبلية وهذا ما دعاني للقول إنه سيتم تهميش هذه الدول أو بالأحرى مزيد من التهميش لها على الساحتين الإقليمية والدولية.

وهو تحول تلك الدول الجمهورية من العراق وسورية واليمن ومصر وإلى حد ما ليبيا وتونس إلى صراعات طائفية ودينية وثقافية ومجتمعية وقبلية وهذا ما دعاني للقول إنه سيتم تهميش هذه الدول أو بالأحرى مزيد من التهميش لها على الساحتين الإقليمية والدولية.

## ضحايا التعذيب في تقرير لجنة تقصي الحقائق (3)

ما يمكن من الضحايا بهدف توفير استجابة شاملة وكاملة قدر الإمكان.

وأن تدرج أن مفهوم التعويض ينطوي على عدة وسائل من بينها التعويض المباشر (عن الضرر أو ضياع الفرص)، ورد الاعتبار (لمساندة الضحايا معنوياً وفي حياتهم اليومية) والاسترجاع (استعادة ما فقد قدر المستطاع). ويمكن أن يكون التعويض مادياً عن طريق منح أموال أو حوافر مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية كالصحة والتعليم والإسكان. ويكون معنوياً عبر إصدار اعتذار رسمي، أو نصب تذكاري أو إعلان يوم وطني للذكرى. كما يعين وضع برامج خاصة لإعادة تأهيل الضحايا، بما في ذلك المواسة العاطفية والعلاج البدني أو المساعدة الطبية. كما أن هناك مجموعة واسعة من الإجراءات الرمزية لجبر الضرر والتي يمكن أن تؤخذ كذلك بعين الاعتبار مثل رسائل شخصية للاعتذار من الدولة، والاعتراف الرسمي بما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسان.

إن فوائد الإجراءات الرمزية هي أنها نسبياً ممكنة التحقيق، ويمكنها أن تصل إلى فئات واسعة وأن تتبنى تعريفات أوسع للضحية ويمكنها أن تشجع الذاكرة الجماعية والتضامن الاجتماعي. وتجعل الغاية من التعويضات على أنها إحقاق للعدالة منعدد الأوجه وشامل. ولا يتضمن ذلك فقط إجراءات التعويض المختلفة المشار إليها أعلاه، ومن إجراءات التعويض سواء من حيث تبريرها أو إعدادها موجهة نحو المستقبل بدلاً من أن تكون موجهة نحو الماضي. ومعنى ذلك أنها يجب أن ترتفع من مستوى حياة الضحايا بأقصى قدر ممكن من الرضا، يمهّد نحو مصالحة فاعلة. وتهيئة المناخ الملائم لهذه المصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة.

إن النتيجة القانونية والواقعية التي يمكن استخلاصها من كل ما تقدم نحو الشروع في مصالحة حقيقية هو إطلاق سراح كل من تم اعتقاله سواء مازال قيد الحبس الاحتياطي أو صدر في مواجهته حكم جنائي وثبت تجرّسه للتعذيب وسوء المعاملة على النحو الذي سجله تقرير بسبوني وتعويضه على النحو الذي أوضحناه.

تعدّسيفياً، أو من تم القبض عليه وتفتيش منزله خلافاً للقانون، أو من حصل على حكم ببراءته، أو من تم حفظ قضيتته أو التنازل عنها. أن يصدر حكم جنائي في مواجهة من تسبب في كل هذا الحالات، فضلاً عن ذلك فإن كثيراً من الأفعال قد ترتكب بطريق الخطأ و لا يتوافر فيها القصد الجنائي كركن أساسي من أركان المسؤولية الجنائية اللازم لصدور حكم جنائي ضد مرتكب الفعل، كما إنه من المقرر في المسؤولية المدنية أنه يجوز إثبات عناصرها بكل طرق الإثبات بما فيها البيعة والقرآن.

لذلك فإن حكم الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة التي تشترط صدور إدانات نهائية ضد المتسبب في انتهاكات حقوق الإنسان حتى يتمكن المتضرر من الحصول على التعويض، لا يصلح أن يكون أساساً لتنفيذ حكم الفقرة 1679 البندين (ي، ك) من التقرير، ويتعارض مع توصياتها بهذا الشأن، كما يأتي خلافاً للمادة 9 الفقرة (5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي نصت على أنه (لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض). وهذا الحكم ينطبق على كل حالات الاحتجاز أو الاعتقال بصورة غير شرعية أو تعسفية، ولا يشترط صدور حكم جنائي ضد مرتكب الفعل.

وفي هذا الإطار فإن على الأجهزة التنفيذية أو اللجنة المعنية حسبما أطلق عليها (بمتابعة توصيات لجنة تقصي الحقائق) وهي تتابع التوصيات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة، أن تأخذ بعين الاعتبار ما سلف من ملاحظات، وأن تفهم أن الهدف الأساسي من سياسة التعويض هو إحقاق العدالة للضحايا. وأن مصطلح (العدالة الانتقالية) يجب أن يفهم على أنه إدماج عناصر الاعتراف بالصحة ورد كرامته وإعادة بناء الثقة بين المواطنين بعضهم البعض، وبين المواطنين ومؤسسات الدولة، وإرساء التضامن الاجتماعي، وأنه أمام ما أوضحه تقرير تقصي الحقائق من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، أصبح لزاماً على الحكومة ليس فقط ضمان حقوق الضحايا بل التصدي أيضاً لمرتكبي هذه الانتهاكات. وتهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامتهم وتعويض أقصى